## محضر جلسة لجنة الجماعات العمومية الجهوية والمحلية 8

**تاريخ الاجتماع** : 05 مارس 2012.

**اجتماع:** عدد 08.

**جدول الأعمال**: مواصلة  النظر في منهجية العمل.

**افتتاح الجلسة**: الساعة 14.

افتتح السيد رئيس اللجنة الجلسة وأوضح أن النقاش سيكون حول النقاط موضوع جدول المتعلق بمحاور عمل اللجنة وفي هذا الإطار تم التطرق للتنظيم الإداري للامركزي من حيث الهياكل التي تمثل الجماعات العمومية وقد تم التأكيد على مبدأ الانتخاب فيكون انتخابا حرا ومباشرا بالنسبة للمجالس البلدية حيث يكون كل الأعضاء منتخبين بما في ذلك رئيس البلدية الذي ينتخب من بين هؤلاء الأعضاء. أما بخصوص تركيبة المجالس الجهوية فيمكن أن نعتمد فكرة الانتخاب غير المباشر وذلك حفاظا على دور النواب بالجهة على أن يتم التخلي على فكرة التعيين لرئيس المجلس الجهوي وتحديدا مراجعة دور الوالي كسلطة لا مركزية. كما تم التأكيد على ضرورة تفعيل دور النائب على المستويين المحلي والجهوي سواء من حيث سلطة القرار أو من حيث الرقابة كما تم تعميم هذه الفكرة على المجالس القروية كشكل مفترض للجماعات المحلية.

كما تم التعرض لبقية عناصر الجماعة المحلية من ذلك التمتع بالشخصية المعنوية وما يتتبعها من استقلالية مالية وإدارية إضافة إل ضرورة توفير الموارد للجماعة المحلية سواء منها الموارد الذاتية (المتأتية خاصة من الجباية المحلية والتصرف في الملك البلدي...)أو غير الذاتية ( المتأتية خاصة من القروض ومساهمة الدولة) وتمت ملاحظة ضعف الموارد المحلية وضرورة التفكير في آليات تمويل إضافية.

كما تم اعتبار أن صلاحيات المجالس المحلية لا بد أن تكون واسعة لتشمل المجال التنموي للجهات وهي صلاحيات محددة بالاختصاص الترابي للجماعة المحلية ومن بين عناصر التنظيم اللامركزي الرقابة التي تخضع لها الجماعة المحلية حيث أن هذه الأخيرة لا تخضع للرقابة الرئاسية كما يوضحه الجدول المذكور وإنما إلى الإشراف  أو الرقابة اللاحقة على أعمال الجماعة المحلية. وتم طرح التساؤل حول إمكانية إضافة الرقابة المتزامنة لكن يبقى مفهوم الإشراف يتعارض مع  أي شكل للرقابة المسبقة أو المتزامنة لأنه يتعارض مع مفهوم الجماعة المحلية ومنطق اللامركزية. ومن ناحية ثانية تم التعرض للرقابة القضائية على أعمال الجماعات المحلية ومراقبة شرعية قراراتها وطرح التساؤل حول إمكانية بعث قضاء خاص بالجماعات المحلية وفي المقابل تم التفكير في لا مركزية هياكل المحكمة الإدارية كقضاء مختص بالنظر في نزاعات الجماعات المحلية بوصفها سلطة عمومية وذلك تلبية لمطلب تقريب القضاء من المتساكنين بالجهات.

تم ضبط موعد لاحق لاجتماع اللجنة ليوم الثلاثاء 06 مارس 2012.

**رفعت اللجنة أعمالها على الساعة 18:00.**

رئيس اللجنة                                                                       مقرر اللجنة

عماد الحمامي                                                                          فيصل الجدلاوي